

اي لم يقرب من الراح كما باله يبرح وقال ابو البقا
اختلف الناس في قائله هذا الكلام ومنشأ الا
خلاف فيه ان منوع كما اذا نكح وفتح الفعل
واكثر المستغنين على ان المعنى ان لا يقرب بيده ففعل
هكذا في التقدير ثلاثة اوجه لاحدها ان التقدير
لم يبرها ولم يكدهم ذكره جماعة من النحويين وهذا
خطا لان قوله لم يبرها جزم بنفي الروية ونحوه ليس
يكدها اذا اخرجها عن مقتضى الباب كما في التقدير
ولم يكدها كما في قوله لم يبرها لانها لم يبرها
هكذا في قوله لم يبرها لانها لم يبرها لانها لم يبرها
تساوى لان في الروية ثم انبتها وان كان معنى
لم يكدها لانها لم يبرها لانها لم يبرها لانها لم يبرها
هذه الالباب فينبغي ان يجعل عليه من غير ان يقدر
لم يبرها والوجه الثاني ان كما في الروية وهو بعيد
والثالث ان كما في قوله لم يبرها لانها لم يبرها لانها لم يبرها
فان رب والمعنى هو يتلوه رويها واذا لم يبرها لانها لم يبرها
با عند ما وعليه جاز قولذي الروية اذا غير الثاني
المعنيين البيت اي لم يتارب النزاع ومنه لنا
حكى عن ذي الروية انه دارج في هذا البيت
قال لم يجد يد لم يكده والمعنى الثاني انه دارج
بمد جهده والتشبيه على هذا صحيح لان المدونة
الظلمة اذا اخذ نطق الابد وتربا من عينه
والله اعلم بما في اوله والوجه الاول وهو قوله قد يبرها

انه

انه قول الاكثر من انه يكون نفيها انما وند تقدم
انه غير صحيح وليس هو قول الاكثر وانما عدلهم
في ذلك اية البينة وما انشدها من بعض
نحوا وهو ان نحو هذا العسر ما هي لفظة
البيتين وانما ذكره من زيادته كما في قوله
اي بكر وغيره ولكنه مردود عند صاحب
واما ما ذكره من المعنى الثاني وهو ان يبرها
بمد جهده فهو من باب الفراء والمبرد والحق
كيف يعول عند المعنى الذي اشار اليه الزمخشري
وهو المبالغة في نفي الروية وقال ابن عطية
ما معناه اذا كان الفعل بعد كاد متفيا دل
على ثبوته نحو كاد زيد لا يقوم او متفيا دل
على نفيه نحو كاد زيد يقوم واذا تقدم المتفيا
على كاد احتمل ان يكون موجبا وان يكون
منفيا تقول الماسح لا يكاد يسكن فهذا يقتضي
نفي السكون وتقول رجل منصرف ولا يكاد ويكن
فانما يقتضي ايجاب السكون نهد جوهده
قولون في الطير قرأ العاصم والطير رندا
صافات نفيها فان مع عطف على من والنصب
على الحال وقرأ الامرج والطير نفيها على
المتمول معه وصافات حال ايضا وقرأ
الحسن وخارجه عن نافع والطير صافات
بمد نفيها على الابد او المستول صافات